

مبادئ عمان

للآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

الملخص التنفيذي

ما هي "مبادئ عمان للآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات"؟

في مجال المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية الموارد المالية، ومحدودية الإحصاءات والبيانات المصنّفة حسب الجنس، وضعف الرقابة أو انعدامها، وغياب المساءلة بين مختلف الهيئات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وأحياناً العلاقات الخلافية والتنافسية مع منظمات المجتمع المدني، والحركات النسائية.

وعليه، فمن المهم أن ندرس هنا التقدم المنجز، والتحديات المعروضة هنا كنماذج، والمرصودة في العديد من البلدان وبدرجاتٍ متفاوتة.

مبادئ عمان للآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هي مجموعة مقترحة من المبادئ الأساسية والأطر وعددها تسعة، مصممة لتعزيز فعالية الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، ودعمها بالمكونات والوسائل اللازمة؛ لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين. هذه المبادئ والأطر المعتمدة على غرار مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

مبادئ عمان تم تطويرها عبر بحوثٍ دقيقة أُجريت لغايات دراسة التقدم المنجز، والتحديات التي تواجهها الآليات الوطنية من أجل المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية وحول العالم، وأعقب ذلك العديد من الاجتماعات بين الخبراء والمشاورات التي عُقدت مع المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، حيث أثبتت هذه الأبحاث التقدم الذي تم إحرازه بواسطة الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، بما يتوافق مع القانون الدولي، وفي مجالاتٍ مختلفة، إذ تم إحراز تقدّم واضحٍ فيما يتعلق بإصلاح قوانين التمييز بين الجنسين، وفي سنّ تشريعات مصنّفة حسب نوع الجنس، كما أظهرت هذه الأبحاث أدلةً على التعاون الواعد بين الآليات الوطنية، والمجتمعات المدنية، والنواب البرلمانيين.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تنذر بالسوء، تهدد الهدف المنشود المتمثل في المساواة بين الجنسين، ومن بين التحديات الرئيسية التي تشكل هذا التهديد عدم وضوح الرؤية، وعدم تحديد المهام والسلطات، وغياب الإرادة السياسية أو ضعفها، ومحدودية الكفاءات والخبرات



تشكل هذه المبادئ التسعة إطاراً لخطّة العمل المقترحة والمعتمدة، والتي على أساسها يتم ترتيب الآليات الوطنية بناءً على امثالها للمبادئ من حيث الأولويات، والمهام والموارد، والاختصاص القضائي، والأداء العام.

أطر الاعتماد: الهيكلية والإجراءات

يتطلع واضعوا المبادئ المقترحة والأطر المعتمدة إلى إنشاء لجنة متخصصة على مستوى الأمم المتحدة، وضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تحت اسم "لجنة الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين"، وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن الإشراف على مدى الامتثال لمبادئ عمان. إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي الكيان المثالي لتولي هذه المهمة؛ لأن لديها قوائم أنظمة تلتزم بها الآليات الوطنية في جميع أنحاء العالم، كما أنهم يتطلعون إلى إيجاد آلية موازية في هيئة "لجنة تنسيق دولية"، مهمتها تلقي وتقييم طلبات الاعتماد والتوصية بفئة الالتزام الذي تستحقه.

توضح الإجراءات طرق وإجراءات ومتطلبات التقديم:

1. يتم الحصول على قوائم المبادئ، واستمارات طلب الاعتماد من خلال لجنة الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين.
 2. يتم أولاً توجيه وتقديم طلبات الامتثال والاعتماد الخاصة بمبادئ عمان إلى رئيس لجنة التنسيق الدولية.
 3. تقوم الأمانة العامة للجنة التنسيق الدولية باستلام استمارات الطلبات والتسجيل، والتي لم يتم بعد تقييم نطاق عملها وقواعدها ولوائحها.
- سيتم تصنيف الآليات الوطنية بناءً على مدى امثالها ضمن واحدة من ثلاث فئات رئيسية:

- أ - الامتثال الكامل.
- ب - الامتثال الجزئي.
- ت - غير ممثلة.

من أجل إنشاء نظام مساءلة للدول الأعضاء على أساس تنفيذهم لأهداف المساواة بين الجنسين، ولتعزيز الأداء وتقوية هيكل الآليات الوطنية، تم اقتراح المبادئ التوجيهية التسعة الآتية:

1. **المرجعية - حقوق الإنسان للنساء:** إذ إن مبادئ حقوق الإنسان هي المرجع الرئيسي للآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين.
2. **إدارة ذاتية مستقلة عن الحكومة:** ضمان الاستقلالية عن تدخلات السياسات الحكومية من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، وإدماج ومراعاة النوع الاجتماعي في جميع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.
3. **الولاية المحددة والواسعة:** منح سلطات محددة ولكن واسعة النطاق، لأغراض تطبيق المساواة بين الجنسين، بحيث يكون مبدأ المساواة مكرس في الدستور و/ أو من خلال الأحكام القانونية والتشريعات.
4. **الاستقلالية المكفولة بالتشريع:** التمثيل الديمقراطي والمتساوي العادل في تشكيل اللجان المشرفة على تطبيق الآليات الوطنية وضمن عدم تقييد صلاحياتها أثناء تنفيذ مهمتها.
5. **التعددية والتنوع:** الأحكام والقوانين المنظمة لعمل هذه الآليات خاضعة لمبادئ احترام التنوع والشمول والتعددية.
6. **بناء الشراكات:** منح الصلاحية غير المقيدة لتكوين تحالفات تضامنية وشراكات محلية من خلال الجهات الحكومية المتعددة ومنظمات المجتمع المدني.
7. **الموارد الكافية:** إن توفير الموارد المالية الكافية، والكفاءات والقدرات المعززة لموظفي الهيئات الحكومية يعكس التزاماً حقيقياً بأهداف المساواة بين الجنسين.
8. **صلاحيات كافية للقيام بالتحقيق:** السماح والتمكين بمنح سلطة التحقيق ومساءلة الهيئات الحكومية عن التزامها بأهداف المساواة بين الجنسين.
9. **القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات:** توفير الموارد الكافية، والقدرات المعززة لمواجهة الأزمات، وحالات الطوارئ.

المسوغات: أسباب تدفعنا لتبني مبادئ عمان واعتمادها

مجموعة المبادئ والأطر المقترحة قد نشأت جزاءً جهود تراكمية وطنية وإقليمية ودولية، بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد كُرست لإضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ المساواة بين الجنسين وتعميمها، ومنهجيتها في السياسة العامة، وفي القرارات المتخذة على جميع المستويات، وقد تم التنويه بهذه الجهود في العديد من الاتفاقيات الدولية، ودعوات العمل، وفي محاضر المؤتمرات الدولية وتقاريرها، منها ما يأتي:

المستوى الدولي

١. **إعلان مبادئ وخطة عمل المكسيك عام (١٩٧٤)**، حيث تم دعوة دول العالم إلى إنشاء آليات وطنية، وإعطائها تفويضًا لإنتاج السياسات العامة المتعلقة بقضايا المرأة، وإجراء البحوث حول وضع المرأة، وبناء التحالفات ذات الصلة الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢. **مؤتمرات الأمم المتحدة حول المرأة، التي عُقدت في كوبنهاغن عام (١٩٨٠)، ونيروبي عام (١٩٨٥)، وبيجين عام (١٩٩٥)**، حيث تم حث الدول الأعضاء التي ليس لديها آليات وطنية على إنشاء تلك الآليات، كما طلب من الدول التي لديها آليات وطنية مواصلة جهود تطويرها ودعمها وتعزيزها.

٣. **لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في دوراتها رقم (٣٢) عام (١٩٨٨)، و(٣٥) عام (١٩٩١)، و(٤٩) عام (٢٠٠٥)**، حيث تم عرض تعريف للآليات الوطنية في الدورة رقم (٣٢)، وفي الدورة (٣٥) تم التشديد على أهمية المعلومات، والوصول إلى البيانات المفصلة حسب الجنس، وتحليلها ونشرها، وفي الدورة (٤٩) قامت لجنة وضع المرأة إلى الدعوة لاجتماع رفيع المستوى لمناقشة استراتيجيات تعزيز وتوسيع دور الآليات الوطنية.

٤. **إعلان ومنهاج عمل بيجين عام (١٩٩٥)**، حيث تم عرض تعريف للآليات الوطنية، تم عرض ولاياتها في الفقرة (٢.١) من إعلان بيجين، وفي الفقرة (٢.٢) تم حث الحكومات على تعزيز السياسات الفعالة والشفافة؛ لتعميم مبدأ إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج الحكومية، كما حدد إعلان بيجين

أيضًا إنشاء وتوسيع نطاق الآليات الوطنية كأحد أهدافه الاستراتيجية. (الهدف الاستراتيجي رقم (H.1)).

٥. **أكدت مخارج وتوصيات اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مبدأ مراعاة إدماج النوع الاجتماعي خلال دورته (٢/١٩٩٧)** على أهمية الآليات الوطنية في تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي وإدماجه، كما أكد **قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (E/2004/4)** على دور الآليات الوطنية كجهة فعالة ورئيسة في تعزيز تعميم مراعاة النوع الاجتماعي وإدماجه.

٦. **المخرجات التي تبنتها لجنة وضع المرأة في دورتها (٢/١٩٩٩)**، التي صنفت فعالية واستدامة الآليات الوطنية حسب قدرتها على تعميم مبدأ مراعاة النوع الاجتماعي وإدماجه في النظام الوطني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وحول مكانة الآليات الوطنية لدى أعلى المستويات في الحكومة من حيث تزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

٧. **خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)**، وتحديدًا الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين جميع فئات النساء والفتيات.

٨. **الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة بشأن "المرأة عام(٢٠٠٠): المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"**، وتحديدًا الفقرة (٢٤) من بيان الدورة، التي أشارت إلى الدور "التحفيزي" الذي تتمتع به الآليات الوطنية في جميع أنحاء العالم في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتعميم مبدأ مراعاة مراعاة المنظور الجنساني، ويعزى هذا الدور التحفيزي لأنشطة الآليات الواضحة، وبرامج التوعية الخاصة بها، والتنسيق الفعال لأنشطتها، بينما سلطت الفقرة (٢٥) الضوء على العقبات التي تعيق فعالية الآليات الوطنية، ويشمل ذلك عدم كفاية التمويل والموارد البشرية، وعدم توفر الإرادة السياسية، وغياب الجدية بالالتزام من قبل المستويات العليا في الدولة، والافتقار إلى الوعي الكافي بمبدأ المساواة بين الجنسين، وضعف التنسيق والتعميم بين الجهات الحكومية، وعدم وجود تعريف واضح لحدود المسؤوليات والمشاكل الهيكلية، ومشاكل طرق التواصل داخل وبين المؤسسات الحكومية.

الجهود على المستويين الإقليمي و شبه الإقليمي:

١. قامت شعبة النهوض بالمرأة (DAW) وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (ECE) بتنظيم مؤتمر شبه إقليمي عام (١٩٩٦) لغايات تطبيق مخرجات إعلان بيجين في أوروبا الوسطى والشرقية، وتقديم توصيات بشأن تعزيز دور الآليات الوطنية على المستوى الإقليمي.

٢. عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في أفريقيا (ECA) في عام (١٩٩٦) اجتماعاً إقليمياً بشأن تعزيز الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وأصدرت مبادئ توجيهية لتعميم مبدأ مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة، وأصدر الاجتماع دراسةً حول "الاتجاهات الحديثة في الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في أفريقيا" تشمل (٥٣) دولة.

لقراءة دراسة مبادئ عمان باللغة العربية:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/17956.pdf>



**FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG**

مؤسسة فريدريش إيبيرت
صندوق بريد: ٦١.٧-١١ رياض الصلح
بيروت ١١.٧-٢٢١، لبنان

التراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت.
جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه الدراسة دون إذن مكتوب من الناشر.